ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 18 العدد: 01(2024) ص399-409

السيرورة المقاولاتية و إسهامها في تحقيق التنمية بالجزائر

The entrepreneurial process and Its contribution to Achieving Development in Algeria

محمدي كمال*	أ.د بوكربوط عز الدين
مخبر علم الاجتماع المنظمات و المناجمنت (SORGAM) جامعة الجزائر-2- (الجزائر)	جامعة الجلفة (الجزائر)
kamel.mohammedi@univ-alger2.dz	aboukerbout@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/05/21

تاريخ القبول:
2024/01/07

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المقاولة
- ✓ التنمية
- ✓ التشغيل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الفعل المقاولاتي في الجزائر، و تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه في الدفع بحركية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك، قمنا بدراستنا من خلال التعريف بالمقاول والمقاولاتية والتنمية، ثم قدمنا المقاربات السوسيواقتصادية الجزائرية في هذا الصدد، وقد خلصت الدراسة إلى إبراز دور الفعل المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية مجتمع العمل كمصدر لتطوير و تقدم المجتمع.

Article info

Received
21/05/2023

Accepted
07/01/2024

Keywords:
- ✓ *entrepreneurship*
- ✓ *economic development*
- ✓ *employment*

Abstract :

This paper deals with the entrepreneurial Act in Algeria and highlighting its role on the economic development. To achieve this, we first gived definition of the Etrepreneur, Entrepreneurship and development, Then giving the algerian socio-economic aproches. Finaly, the study concluded to clarify the contribution of entrepeneur to achieve the economic development by development of work community at source of community development.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

استقطبت الدراسات الخاصة بالمقاولة اهتمام كثير من الدارسين و المفكرين في تخصصات مختلفة نظرا لأهمية الإشكالات المرتبطة بها سوسيولوجيا و اقتصاديا وإداريا، لهذا اتجهت الآراء نحو فعالية بناء المجتمع وأسسه ودعائمه بناء لتكريس الفعل المقاولاتي ذاته فهو مصدر التطوير و الإنماء و التغيير و التقدم.

سعت الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بالفعل المقاولاتي من خلال تشجيع إنشاء المقاولات ودعمها وتحفيز المقاولين ماديا ومعنويا في إطار سياسة وطنية رشيدة ومعقلنة تساعد على التجسيد الفعلي للمشروع المقاولاتي في الواقع.

الجدير بالذكر أن التغيرات الحاصلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية دفعت بالمقاولين إلى تبني اختيارات إستراتيجية تساعد على تحديد المسارات المقاولاتية، وذلك في ظل بيئة مليئة بالمنافسة والمخاطرة بحثا عن التأقلم والبقاء وضمان الاستمرارية. وعادة يبحث المقاول أثناء إنشائه لمشروعه عن الربح والتوسع والنمو وكسب الأسواق والريادة وهو في الوقت نفسه يحتمل الفشل والسقوط والتراجع في سوق الأعمال شديد التقلبات نظرا لتأثره غير المتوقع بالعوامل الخارجية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وجغرافيا.

ومن هنا يكون على عاتق المقاول البحث عن الطرق التي تؤدي إلى تحسين أداء المقاولة والتكيف مع الواقع الجديد في كل مرة لأن نجاح المقاول هو مكسب لنفسه ولمشروعه وهو أيضا مكسب للمجتمع من خلال المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للنهوض بالمجتمع وتنميته من خلال خلق فرص عمل جديدة و المساهمة في تقليص البطالة، بالإضافة إلى زيادة الدخل الفردي و رفع الدخل الوطني.

و من هنا نتساءل:

هل يؤثر الفعل المقاولاتي في الدفع بحركية التنمية الاقتصادية من خلال تنمية مجتمع العمل؟

إننا نفترض أن المقاول كفاعل اقتصادي و اجتماعي يهدف إلى تجسيد أفكاره الإبداعية من خلال مشاريع تنموية في الواقع و ذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من جهة، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل جديدة لأفراد آخرين مساهما بذلك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال تنمية مجتمع العمل. فالمقاول من خلال الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يلعبه يساهم في تطور المجتمع على كافة المستويات. و لكن، في ظروف المنافسة الدولية و الانفتاح الاقتصادي، يترتب على المقاولة ضرورة التكيف مع واقع العولمة من خلال مبدأين اثنين(امعمري، 2017، ص11):

- المبدأ الأول يتمثل في ضرورة تحسين أداء المقاولة و تأهيلها في ظل المنافسة.
- و المبدأ الثاني يتضح في التأكيد على الانعكاسات الإيجابية لهذا التأهيل على المقاولة و الاقتصاد الوطني من خلال معدلات الاستثمار، البطالة، الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام و نسبة النمو بصفة عامة.

1- التعريف بالمقاول و المقاولة

مفهوم المقاول:

لا نكاد نجد تعريفا موحدا لمفهوم المقاول، نظرا للتشعب في الأطر النظرية و المعرفية المحددة لسياقاته و التي تؤسس بذاتها لمداخل تحليلية مختلفة تجعل الباحث يهيم في الأخذ ببعض المفاهيم دون الأخرى تعاطيا مع قناعاته و توجهاته الفكرية.

يعرفه قاموس روبرت الفرنسي على أنه: شخص يلتزم بعمل ما(خاصة أعمال البناء وفق عقد.(Baucher,2016, p155)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

حسب اللجنة الأوربية: المقاول هو ذلك الشخص الذي يأخذ و يتحمل الأخطار، يجمع الموارد بشكل فعّال، يبتكر في إنتاج خدمات و منتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، و ذلك بتخصيصه الناجح للموارد.(الجودي، 2015، ص22)

و يعتبر Richard Cantillon (1680-1734)، أوّل المنظرين حول مفهوم المقاول، و يعتبره بكونه لا يقتصر على الفلاحين والصناعيين فقط بل يتعداه إلى الحرفي و المزارع و التاجر فهم كلهم مقاولون ما داموا يبحثون عن الربح، و يميّز بين الموظف الذي لديه أجرة معلومة و محددة و بين المقاول الذي ليس لديه ربح مضمون و معلوم لأن نشاط المقاول معرّض للمخاطر واللايقين.(Boutillier, 2007, p6)

و قد ميّز خاصيتين أساسيتين للمقاول وهما:

- التنسيق بين الإنتاج و التبادل في السوق و إعطاء منتج جديد.
- تحمل المخاطر و اللايقين، لأنه لا يضمن تقلبات السوق و كذا إمكانية مشروعه من تغطية كافة التكاليف و بالتالي تحقيق الأرباح التي هي الدافع الرئيسي لنشاطه الاقتصادي.

أمّا بالنسبة إلى Jean Baptiste SAY (1767-1832)، فإن المقاول في نظره هو ذلك الشخص الذي يستغل المعارف المكتسبة من العلماء ليستغلها في الصناعة من خلال إنتاج سلع جديدة معتمدا على العامل الذي تتمثل مهمته في إنجاز العمل الموكل إليه.(Boutillier, 2007, p7)

إذن، فالمقاول يجمع عوامل الإنتاج(الأرض، العمل، رأس المال..) و ينسق بينها اعتمادًا على الابتكارات العلمية، فيشرف على العمال من أجل تجسيدها في الواقع على شكل منتَج جديد، متحملا كل المخاطر التي ستواجهه من أجل تحقيق أكبر قدر من المنفعة له على شكل أرباح و للمستهلكين على شكل منتجات أو سلع.

في حين أن Joseph A Schumpeter (1883-1950)، الاقتصادي النمساوي، يعتبر بأن المحفز الرئيسي للمقاول لا يرتبط بالربح فحسب، بل يؤكد أن الميزة الرئيسية للمقاول هي البحث عن تدابير جديدة لعوامل الإنتاج، فالمقاول هو شخص مبدع لأنه يكتشف أسواقا جديدة و طرقا جديدة لتنظيم مؤسسته.

فالمقاول حسبه يختلف عن المسيّر الذي يقوم بنشاط روتيني و يختلف عن الرأسمالي الذي يجلب رؤوس الأموال اللازمة لانطلاق و تطور المؤسسة، إنه المحرّك الأساسي للتطور الاقتصادي من خلال الإبداع في إيجاد طرق إنتاج جديدة و ملائمة، أسواق جديدة و سلع جديدة. و بالتالي، فإن المقاول ذو شخصية كاريزمية، يتميز بقوة التسيير و الإدراك الحسي في ظل بيئة تنافسية تدفعه إلى الإبداع بعيدا عن النمطية في العمل.

إن ما يميّز المقاول المبدع هو قدرته على تجسيد الابتكارات و الأفكار في الواقع على شكل مشاريع مقاولاتية توفر منتجات بمستوى معين من الجودة لتلبية حاجيات المستهلكين في مختلف الأسواق بانتهاج خطة تسويقية تتماشى مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للأفراد.

و يتطلب الفعل المقاولاتي مجموعة مواصفات شخصية تتعلق بالمقاول، نذكر منها:

- الحاجة إلى الإنجاز: و قد بيّن عالم النفس الأمريكي David McClelland، من خلال مؤلفه مجتمع الإنجاز(1961)، بعض المعايير المهمة لتطور المجتمعات و من بينها الحاجة إلى الإنجاز، كما ركّز على الصفات الشخصية للمقاول في الأبحاث الخاصة بموضوع المقاولاتية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الثقة بالنفس: و قد ذكر (م.فيبر) في كتابه:" الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" أن المقاولين واثقون من أنفسهم و متقنون لمهامهم، كما أضاف (فرنك نايت) أن المقاول يحصل على فرصة للربح عند اتخاذه للقرارات الصحيحة بكل ثقة بالنفس.
- النظرة المستقبلية: فقد أوضح (أ.مارشال) أن من أهم ميزات المقاول الريادة و التنبؤ فيما يخص نجاح المشروع و المخاطر التي ستعترضه.
- اليقظة المقاولاتية: يعتبر (إ.كيرزنر) أن المقاول فاعل اقتصادي يقظ حيث يكتشف فرص الربح المتواجدة في الأسواق و يستغلها من أجل تحقيق الأرباح.
- الإبداع بعيدا عن الروتين: فالمقاول، حسب (ج.شومبيتر)، هو شخص مبدع يستخدم الموارد الموجودة بطريقة مختلفة بالاعتماد على الابتكارات و مختلف التقنيات الحديثة من أجل صنع منتج جديد، استعمال طرق إنتاج جديدة، اكتشاف قنوات توزيع جديدة...إلخ
- المخاطرة و المثابرة: حيث يعتبر (ر.كانتيون) أن المقاول يتحمل المخاطر و اللايقين لأنه لا يضمن تقلبات السوق لذا عليه بالمثابرة لتحقيق الأرباح التي هي أهم دافع لنشاطه الاقتصادي.
- الاستقلالية و الاعتماد على النفس: فقد ميَّز (جورج غيلدر) المقاول بأنه يعمل لحسابه الخاص ليبرهن لنفسه.
- التحكم في العمال: حيث يعتبر (جين بابتيست ساي) أن المقاول يشرف على العمال أثناء العملية الإنتاجية لتجسيد الأفكار و الابتكارات في الواقع على شكل منتجات جديدة من خلال المشاريع المقاولاتية.
- القدرة على الاتصال بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين حوله.
- الاعتماد على المعارف العلمية و التقنية المكتسبة.

مفهوم المقاولاتية أو المقاولة:

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المقاولاتية مثلها مثل مفهوم المقاول وذلك وفق مختلف حقول المعرفة العملية، و سنحاول فيما يأتي استعراض بعضها:

المقاولة لغة: هي صيغة مبالغة على وزن مُفاعَلة. وأصل اشتقاقها الفعل: قال، يقول، قولاً و مقالاً. قاوَل، يقاوِل مُقاوَلةً، وقاوله في أمره: باحثه و جادله، فالمقاوَلة معناها المفاوضة و المجادلة.

والمقاولة: أن يتعاهد اثنان أو أكثر على عمل أمرٍ معا كبناء دار أو القيام بتجارة و نحوهما. قيل لها كذلك لما فيها من المفاوضة و المجادلة.(المنجد في اللغة، 2007، ص663)

يعتبر Howard Stevenson (1941-)، و هو بروفيسور بجامعة هارفارد) المقاولة بأنها التعرُّف أو التحقق من فرص الأعمال من قبل أفراد أو منظمات، متابعتها و تجسيدها.(Fayolle, 2003, p17)

و حسب Alain Fayolle (1952-)، فإن المقاولاتية عبارة عن سيرورة تحدث تغيرات في النظام الاقتصادي من خلال إبداع الأفراد أو المنظمات بخلق فرص اقتصادية جديدة و استغلالها من أجل خلق ثروة اقتصادية و اجتماعية للفاعل المقاول من جهة و للمجتمع ككل من جهة أخرى.(Fayolle, 2003, p18)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

و قد ذكر (أ.فايول) في مقال نشره مع Thierry VERSTAETTE، أن النماذج المفسرة للفعل المقاولاتي متعددة و متداخلة فيما بينها، فالنموذج حسبهما، هو بناء نظري يحظى بإجماع مجموعة معتبرة من الباحثين. و قد صنف الباحثان النماذج المفسرة للفعل المقاولاتي وفقا لأربعة نماذج وهي الآتية:

- نموذج فرصة الأعمال.
- نموذج إنشاء منظمة.
- نموذج خلق قيمة جديدة.
- نموذج الإبداع أو الابتكار.

في حين أشار Hans Lanström (1954-) في كتابه:" التأسيس التاريخي لبحوث المقاولاتية"، بأن هناك نقاشات عميقة تمت حول المفاهيم الأساسية للمقاولاتية و رسم حدودها كمجال للبحث لأنها مجال معقد، غير متجانس و متعددة المستويات. (Lanström, 2010, p32)

و قد قسم الباحثين في هذا المجال إلى أربع أصناف هي (Lanström, 2010, p31) :

- الباحثون الذين نشروا موضوعا واحدا في مجال المقاولاتية ثم عادوا إلى تخصصهم.
- الباحثون الذين نشروا مرة واحدة لكن أعمالهم كانت ذات أهمية بعدهم.
- الباحثون الذين نشروا مرات لكن بحوثهم لم تكن ذات أهمية معتبرة.
- المجموعة الأساسية: و هم الباحثون أصحاب المنشورات المعتبرة، و لديهم تأثير جوهري و كبير في أبحاث المقاولاتية.

أما في ما يخص الترجمات الجزائرية، فقد كانت إسهامات متميزة في طرح مقاربات سوسيولوجية لتحليل الفعل المقاولاتي، نذكر منها:

- **دراسة جيلالي اليابس(1948-1993) سنة (1984):**

كانت دراسة الباحث (جيلالي اليابس) حول المؤسسة الصناعية الخاصة و علاقاتها داخل النظام الاقتصادي و الاجتماعي الناشطة فيه، و التي اعتبرها برجوازية صناعية سليلة البرجوازية التجارية الناشطة خلال الفترة الاستعمارية.

و قد توصل الباحث إلى مجموعة نتائج نذكر منها(LIABES, 1984, p102):

- يوفر قطاع الدولة قاعدة التواجد والعيش للقطاع الخاص ويسمح له بإعادة إنتاج نفسه بإعادة توزيع الأجور، حماية السوق، تدعيم الأسعار وتحمل التكاليف الاجتماعية.
- يلعب رأسمال العلاقات دورا كبيرا في نجاح المشروع مثلا: تزويج أولاد المقاولين من إطارات سامية في الدولة أو أبنائهم ليكونوا لهم حلفاء.
- المزج بين التقليدي و الحديث في تسيير الموارد البشرية من قبل المقاولين.

إن أهم ما ركّز عليه الباحث، هو رأسمال العلاقات الذي يسعى المقاول لخلقه وتدعيمه، رأسمال يساعده ويمكّنه من تحقيق فعالية المؤسسة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **دراسة المحمد بوخبزة (1941-1993) سنة (1989):**

قام الباحث بدراسة سوسيو-تاريخية للمقاولة في الجزائر في المرحلة الاستعمارية و في مرحلة ما بعد الاستقلال. و قد خلص الباحث إلى ما يأتي:

- في الفترة الاستعمارية: شهدت سيطرة المستعمر الذي كان حاجزا ضد إنشاء رأسمال صناعي و تجاري جزائري أصيل. و يظهر ذلك من خلال نتائج دراسته في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): توزيع مقارن للتباينات السوسيو-مهنية في الجزائر لسنة(1954):

النشاط	جزائري	أوربي
رب عمل مستقل	1829	6213
حرفي	23626	18806
تاجر	71392	29852
مجموع الفئات	96827	54871
مجموع الفئات الناشطة	2868843	350129
نسبة الفئات/الفئات الناشطة	%3.5	%15.7

المصدر: BOUKHOBZA M'hamed, Ruptures et transformations sociales en Algérie, OPU, Alger, 1989, p87.، حساب النسبة من اجتهاد الباحث.

و قد توصل فيها (بوخبزة) إلى أن المستخدمين غير الفلاحيين في الفئة النشطة اقتصاديا لسنة(1954) كانت نسبتهم(3.5%) بالنسبة للجزائريين، في حين تقدر بنسبة(15.7%) عند الأوربيين؛ و هذا ما يؤكد هيمنة المستعمر على الحركية الاقتصادية آنذاك.

- مرحلة ما بعد الاستقلال: تميزت هذه المرحلة في محاولات الدولة في إعادة البناء الاجتماعي و الاقتصادي الجزائري، حيث تزايد عدد أرباب العمل مما أدى إلى ظهور قطاع مقاولاتي خاص بالجزائر.

- **دراسة أحمد بويعقوب سنة (1997):**

اهتم الباحث بدراسة عينة تتكون من (35) فردًا من الفاعلين المقاولين الذين ظهروا بعد إصلاحات سنة (1988)، و ذلك مقارنة مع قدامى الفاعلين الاقتصاديين الخواص قبل هذه الفترة. فقد أكّد بأن ظهور فئة جديدة من المقاولين تطورت في ظل ميكانيزمات سوسيو-اقتصادية متناقضة، و منتمية إلى قواعد الاقتصاد الموجه(الحماية الجمركية للسوق، اقتصاد و تعاملات غير رسمية، وجود الاحتكار...)، و في الوقت نفسه إلى تلك المتعلقة باقتصاد السوق(سيولة الأملاك و رؤوس الأموال، حرية المبادرة، تحرير الأسعار)، ليؤكد أن ظهور هؤلاء المقاولين الجدد كان في ظروف غير مستقرة و متناقضة. (Bouyacoub, 1997, p106)

اعتمد الباحث على معرفة خصائص المقاولين من خلال المسار الشخصي و كيفية إنشاء مؤسساتهم الاقتصادية. إذ توصل في دراسته للمقاولين الجدد إلى ما يأتي (Bouyacoub, 1997, p119) :

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- هيمنة القطاع التجاري.
- البحث عن التميز.
- التميز بعدم الاستقرار و البحث عن الربح السريع.
- تكوينهم لمجموعة غير متجانسة لا اقتصاديا و لا سوسيولوجيا.

و سنحاول فيما يأتي، التعريف بالتنمية الاقتصادية و أهم أبعادها و مقاييسها.

2- التعريف بالتنمية الاقتصادية و أبعادها:

1) تعريف التنمية:

لغة: تعني النماء والزيادة والكثرة.

أما التعريف الاصطلاحي، فيظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية للباحثين، والأبعاد النظرية.فالباحثون الاقتصاديون يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي. كما ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين.

- تيار يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية، حيث يعرف هذا التيار التنمية بأنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن.
- والتيار الآخر،يمثله اقتصاديو العالم الثالث، وبالنسبة لهذا التيار تمثل التنمية بأنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، اقتصادية، اجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة، وتزول بالتدرج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض.(الجيوسي، 2008، ص3)

أما عن التعريف الإجرائي للتنمية فهو كالآتي:

التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية، تمس جوانب المجتمع جميعها وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

2) مجالات التنمية:

أما فيما يخص مجالات التنمية فهناك العديد من المجالات أهمها:

1. **التنمية الاجتماعية**: وهي عملية تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجيات الاجتماعية للفرد، بحيث تشمل من ناحية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير الأنماط الجديدة للحياة المعاصرة، و من ناحية أخرى إقامة بناء اجتماعي جديد تنجر عنه علاقات و قيم جديدة.(خليل، 2011، ص203).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. **التنمية السياسية:** و هي مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.
3. **التنمية الإدارية:** وتعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم وتحسين البيئة للعمل الإداري.
4. **التنمية البشرية:** تعرف بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.(عجمية، 2005، ص54)
5. **التنمية الاقتصادية:** لا يمكن بأي شكل من الأشكال حصر مفهوم التنمية الاقتصادية في تعريف واحد، فقد تعددت تعريفاتها، و سنحصر بعضها في الآتي:

- أنها عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم. .(خليل، 2011، ص203)
- وتعرف بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.
- وهي عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. (الجيوسي، 2008، ص4).

3) مقاييس التنمية الاقتصادية:

في هذا الجانب توجد ثلاث معايير أساسية لقياس التنمية الاقتصادية وهي:

- معايير الدخل.
- معايير اجتماعية.
- معايير هيكلية.

أ. معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل بكونها المؤشر الأساسي لقياس التنمية والتقدم الاقتصادي، لأي دولة، والتي بدورها تنقسم إلى مؤشرات الدخل القومي الكلي وتقاس بنسبة إلى دخل الدولة ككل، ومؤشر الدخل القومي الكلي المتوقع حيث يقترح بعض المنظرين الاقتصاديين على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، لذلك يوحي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في عين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما أن هناك معيار متوسط الدخل، ويعتبر من أهم معايير قياس التنمية لأن هدف التنمية هو رفع مستويات المعيشة، ومستويات الرفاهية.

ب. المعايير الاجتماعية:

والمقصود بهذا النوع من المعايير، المؤشرات المتعلقة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، والثقافية والتعليمية والتغذية.

فإذا أخذ الجانب التعليمي والثقافي، فإن التعليم يؤدي إلى زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة، وهذا يؤدي زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد النفقات من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار وزيادة الادخار وهكذا. وإذا أخذنا معيار اجتماعي آخر وهو الصحة، فلا شك أن انخفاض الدخل له آثار مباشرة على صحة الإنسان، والعكس صحيح، فكلما زاد الدخل قلت المشاكل الصحية، وتمكن الفرد في وقاية نفسه من الأمراض وعوامل أخرى كنقص التغذية.

تخضع مقاييس الصحة إلى حساب معدل لكل ألف طفل من السكان، كما أن هناك مقياس آخر وهو معدل توقع الحياة، ومقاييس أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا. (عجمية، 2005، ص64).

ج. المعايير الهيكلية:

والمقصود بالمعايير الهيكلية، سياسات الدولة الاقتصادية، من ناحية اعتمادها على أنشطة معينة، كالصناعة والزراعة والخدمات، ومدى توافق هذه الأنشطة مع إمكانيات كل دولة، حيث كان ينظر في الماضي إلى التنمية الاقتصادية على أنها صورة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والعمالة، بحيث أن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن ينخفض، بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة والخدمات، وهذا يكون على حساب تنمية الريف والزراعة. (عجمية، 2005، ص64).

وكل هذه المتغيرات يمكن أن تؤخذ كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي. ولعل أهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

و بالرجوع إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء من خلال التقرير السنوي رقم 879 لسنة 2019 للبطالة و التشغيل، نجد توزيع اليد العاملة في القطاعين الخاص و العام هي كالآتي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (02): توزيع فئة السكان المشتغلين حسب التصنيف القانوني ماي 2019:

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عمومي	3007000	32.6	1260000	61.1	4267000	37.8
خاص - مختلط	6212000	67.4	802000	38.9	7014000	62.2
المجموع	9219000	100	2062000	100	10845000	100

2019, p4. Source : ONS : Activité et emploi et chômage en Mai 2019, N° 879, Alger,

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة اليد العاملة في القطاع الخاص و المختلط هي 62.2% في حين تبلغ في القطاع العمومي نسبة 37.8%.

نستنتج مما سبق، أن نسبة المشتغلين في القطاع الخاص و المختلط أكبر منها في القطاع العمومي لأن المشاريع المقاولاتية تساهم بصفة مباشرة في سوق العمل كونها توفر أكبر نسبة من مناصب الشغل، و بالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال تقليص البطالة و تحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع.

فالفعل المقاولاتي يشجع على الأعمال الحرة بشتى أشكالها، مما يساعد في عملية التشغيل بظهور مقاولين جدد مبدعين يساهمون في تنمية مجتمع العمل من خلال توفير اليد العاملة و تطوير الحس التنموي لدى الفرد المقاول بتقنيات و أساليب جديدة. و المقاولات كتنظيم اجتماعي و اقتصادي تساهم بصفة مباشرة في سوق العمل و الحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير مناصب عمل للمقاولين و العاملين على حد سواء، كما تساهم في توسيع شبكات رأس المال الاجتماعي للمقاولين

و تكوين شبكات علائقية اقتصادية بين مختلف المقاولات الناشطة في الحقل الاقتصادي.

و يتمثل دور المشاريع المقاولاتية المصغرة في التنمية الاقتصادية في عدة مميزات أهمها:

- تلبية احتياجات المنطقة، لأن إنتاجها يؤمن العمل للأشخاص و يؤمن للمجتمع المحلي مختلف السلع التي تتطابق مع متطلبات السوق المحلية.
- التخفيف من زحف الهجرة إلى المدن الكبرى.
- توفير السلع و الخدمات بأسعار مناسبة و منخفضة نسبيا للزبائن من المستهلكين و الوسطاء.
- استخدام الخامات المحلية و المنتوجات الثانوية التي تتوافر من الصناعات الكبيرة.

كما تميل هذه المشروعات بطبيعتها إلى ارتفاع كثافة العمل بها، إما لأنها مشروعات يدوية و حرفية، أو لأنها تعتمد على عمليات تجميع أجزاء مغذية لصناعات أخرى، ومن ثم يكون لدى هذه المشروعات عادة قدرة كبيرة على خلق فرص جديدة للعمالة.

خاتمة:

أصبح من الضروري على الحكومات الاهتمام بالفعل المقاولاتي و تطويره بكل الإمكانات و الطرق المتاحة في ظل التحديات الاقتصادية الكبرى و المنافسة المتزايدة بين الاقتصاديات الدولية نظرا لأهمية الفعل المقاولاتي المباشر في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و رفع الدخل القومي للدول من خلال إنشاء مؤسسات خاصة أو مختلطة تساهم في زيادة فرص التشغيل للأفراد المقاولين الجدد من جهة، و للأفراد العاملين داخل المقاولات من جهة أخرى. و يتجلى ذلك من العدد المتزايد باستمرار

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لاستحداث الحكومة الجزائرية لأجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية و التشجيع على الاستثمار في مختلف المجالات للنهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

يمكننا تقديم التوصيات الآتية:

- الاهتمام بالتعليم المقاولاتي الجامعي و غرس الروح المقاولاتية.
- تشجيع الفكر المقاولاتي في مراكز التكوين المهني و التمهين و مرافقة المتخرجين لتجسيد مشاريعهم.
- توفير قروض مصغرة تتماشى مع متطلبات الأفراد وتلبي حاجياتهم العملية.
- إعادة النظر في النظام الضريبي خاصة فيما يخص المؤسسات المصغرة.
- توزيع المشاريع الوطنية وفق مخطط يراعي خصوصيات و متطلبات كل منطقة من مناطق الجزائر.

قائمة المراجع:

1. لحبيب امعمري ، (2017)، المقاولة و الثقافة، المغرب، منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات النفسية و الاجتماعية.
2. محمد علي الجودي (2014-2015)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
3. وليد الجيوسي(2008) ، أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. خليل خميس(2011) ، مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد التاسع.
5. محمد عبد العزيز عجمية (2005) ، د.إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر،
6. المنجد في اللغة و الأعلام(2007)، الطبعة الثانية و الأربعون، دار المشرق، بيروت.
7. Ahmed BOUYACOUB (1997), Les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition, in Revue CREAD Alger, N°40.
8. Alain FAYOLLE (2003), Le métier de créateur d'entreprise, Editions d'Organisation, France.
9. Bérangère BAUCHER (2016), Le Robert Dictionnaire de Français, Maury Imprimeur, France.
10. Djilali LIABES (1984), Entreprises et bourgeoisie en Algérie, in Revue, CREAD Alger, N°1,
11. Hans Lanström, Lohrke Franz (2010), Historical foundation of Entrepreneurship Research, Edward Elgar Publishing limited, USA.
12. M'hamed BOUKHOBZA (1989), Ruptures et transformations sociales en Algérie, OPU, Alger.
13. Sophie BOUTEILLER (2007), Economie de l'entrepreneur, ou l'entrepreneur deus ex machina du capitalisme, Université du Littoral Côte d'Opale, Lab. RII, Cahiers du Lab. RII, n° 146, France.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)